

Distr.: General
5 July 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



تقرير عن اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد المعقود في فيينا، من 16 إلى 18 حزيران/يونيه 2021

أولاً - مقدّمة

- 1- قرّر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 2/3، أن ينشئ فريقاً عاماً حكومياً دولياً مفتوح العضوية مؤقتاً بغية تقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسندة إليه فيما يتعلق بمنع الفساد.
- 2- وقرّر المؤتمر أن يضطلع الفريق العامل بالمهام التالية:
 - (أ) مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد؛
 - (ب) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛
 - (ج) تيسير جمع أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛
 - (د) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد.
- 3- ورحب المؤتمر، في قراره 8/8، بالجهود المستمرة التي يبذلها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد في تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف، وشدد على أهمية الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل في اجتماعيه اللذين عقدهما في فيينا في الفترتين من 5 إلى 7 أيلول/سبتمبر 2018 ومن 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2019.
- 4- وفي القرار نفسه، طلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تواصل تبادل المعلومات فيما بينها، وطلب إلى الأمانة، رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها بصفتها مرصداً دولياً، وذلك بالقيام بأمر منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل بإدراج المعلومات ذات الصلة فيه.
- 5- وطلب المؤتمر، في قراره 1/6، إلى الأمانة أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.
- 6- وطلب المؤتمر في قراره 13/8 إلى الفريق العامل أن يدرج موضوع تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته كموضوع للمناقشة في اجتماعاته المقبلة.



- 7- وطلب المؤتمر، في قراره 14/8، إلى الفريق العامل أن يدرج موضوع دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية كموضوع للمناقشة في اجتماعه الثاني عشر.
- 8- وتماشياً مع هذين القرارين، حُدد موضوعا المناقشة التاليان للاجتماع الثاني عشر للفريق العامل: "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته" و"دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية".

ثانياً - تنظيم الاجتماع

ألف - افتتاح الاجتماع

- 9- عقد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد اجتماعه الثاني عشر في فيينا، في الفترة من 16 إلى 18 حزيران/يونيه 2021، وتضمن الاجتماع أربع جلسات عقدت بالاشتراك مع فريق استعراض التنفيذ في 16 و17 و18 حزيران/يونيه.
- 10- وعقد الفريق العامل ست جلسات برئاسة حارب سعيد العميمي (الإمارات العربية المتحدة)، رئيس المؤتمر في دورته الثامنة.
- 11- ونظر الفريق العامل، بالاشتراك مع فريق استعراض التنفيذ، في البند 2 من جدول أعمال.
- 12- وأشار الرئيس لدى افتتاح الاجتماع إلى القرار 8/8 المعنون "متابعة إعلان مراكز بشأن منع الفساد"، الذي رحب فيه المؤتمر بالجهود التي يبذلها الفريق العامل لتيسير تبادل المعلومات فيما بين الدول الأطراف، وشدد فيه على أهمية الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل في اجتماعيه اللذين عقدهما في فيينا في الفترتين من 5 إلى 7 أيلول/سبتمبر 2018 ومن 4 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2019، وقرر أن يعقد الفريق العامل اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر التاسعة. وأشار الرئيس أيضاً إلى قرار المؤتمر 2/3 الذي كان المؤتمر قد أنشأ الفريق بموجبه وحدد مهامه.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

- 13- أقرَّ الفريقُ العامل، في 16 حزيران/يونيه 2021، جدول الأعمال التالي:

1- المسائل التنظيمية:

(أ) افتتاح الاجتماع؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

2- تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة:⁽¹⁾

(أ) الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد:

'1' مناقشة مواضيعية بشأن دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية؛

(1) القرار 3/8، المعنون "تعزيز النزاهة في القطاع العام لدى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"؛ والقرار 7/8، المعنون "تعزيز فعالية هيئات مكافحة الفساد في التصدي للفساد"؛ والقرار 8/8، المعنون "متابعة إعلان مراكز بشأن منع الفساد"؛ والقرار 10/8، المعنون "قياس الفساد"؛ والقرار 11/8، المعنون "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية"؛ والقرار 12/8، المعنون "منع الفساد ومكافحته من حيث علاقته بالجرائم التي تؤثر على البيئة"؛ والقرار 13/8، المعنون "إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا المعنية بمراجعة الحسابات وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية".

'2' مناقشة مواضيعية بشأن دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في
منع الفساد ومكافحته؛

(ب) توصيات أخرى.

3- الأولويات في المستقبل.

4- اعتماد التقرير.

جيم- الحضور

14- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيلاروس، تايلند، تركيا، تشيكا، تونس، تيمور-ليشتي، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، دولة فلسطين، رومانيا، زمبابوي، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غابون، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قطر، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، ميانمار، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

15- ومثّل في الدورة الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

16- ومثلت في الدورة أيضاً اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

17- ووفقاً للقاعدة 2 من قرار المؤتمر 5/4، قرّر المؤتمر أنه يجوز دعوة المنظمات الحكومية الدولية، ووحدة الأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية إلى المشاركة في دورات فريق استعراض التنفيذ.

18- ومثّل بمراقبين ما يلي من هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لبحوث الجريمة والعدالة، والمعهد الكوري لعلم الجريمة.

19- ومثّلت بمراقبين المنظمات الحكومية الدولية التالية: المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وديوان المحاسبة الأوروبي (باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة)، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة، ومنظمة الجمارك العالمية.

20- ومثلت منظمة فرسان مالطة المستقلة، وهي كيان لديه مكتب مراقب دائم في مقر الأمم المتحدة.

ثالثاً - تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة

ألف- الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد: مناقشة مواضيعية بشأن دور

البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية

21- قدّم الرئيس عرضاً تمهيدياً للبند 2 (أ) '1' من جدول الأعمال المتعلق بدور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية ودعا المشاركين إلى تقديم ملاحظاتهم وتعليقاتهم في أعقاب العرض الاستهلاكي الذي قدمه ممثل الأمانة.

22- وقدّم ممثل للأمانة ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بدور البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية (CAC/COSP/WG.4/2021/2). وشكر الدول الأطراف التي قدمت معلومات قبل الاجتماع، إذ شكلت تلك المعلومات أساساً لتلك الوثيقة. وقد أبرزت الردود التي تلقتها الأمانة أن طائفة واسعة من النهج والتدابير اتبعت واتخذت لتعزيز ودعم دور البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية وتعزيز قدراتها. وشملت التدابير والمبادرات التي تكرر ذكرها من جانب الدول الأطراف اعتماد تشريعات لدعم شفافية الميزانية، وضمان المساءلة في إدارة الأموال العمومية، وتعزيز وظيفتي الاستعراض والرقابة التي تضطلع بها البرلمانات الوطنية وسائر الهيئات التشريعية. كما أبلغت الدول الأطراف عن وضع وتنفيذ مبادرات "البرلمان المفتوح"، واعتماد مدونات سلوك وأخلاقيات مصممة خصيصاً لفائدة أعضاء البرلمانات وموظفيها. وأخيراً، أشار الممثل إلى أن العديد من الدول الأطراف سلمت، في ردودها، بأهمية المشاركة في المنابر الإقليمية والأقليمية وغيرها من أشكال التعاون من أجل تبادل الممارسات والخبرات الجيدة.

23- وذكر مناظر من اليونان بأن البرلمانات، في النظم الديمقراطية، هي المؤسسات الرئيسية التي تعبر عن إرادة الشعب؛ ولذلك، ينبغي أن تضطلع بدور مركزي في مكافحة الفساد من خلال وظائفها التمثيلية والتشريعية والرقابية. وفيما يتعلق بوظائف البرلمان التمثيلية، لاحظ المناظر أن أعضاء البرلمان يحاسبون أمام الناخبين بشأن التصدي للفساد ومكافحته. وذكر أنه، لكي يمثل أعضاء البرلمان مصالح ناخبهم على أفضل وجه، ينبغي أن يشاركوا في حوار بناء مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، من أجل الاستعلام عن وضع القوانين التي تخدم احتياجاتهم على أفضل وجه والإسهام في وضعها. وفيما يتعلق بالوظائف التشريعية للبرلمان، أشار المناظر إلى أهمية سن تشريعات للتصدي للفساد والاحتيال وغسل الأموال. وأشار إلى إنشاء الهيئة الوطنية اليونانية للشفافية، بموجب القانون، بوصفها هيئة مستقلة تضطلع بولاية لمكافحة الفساد، ومسؤولية تعزيز الحكم الرشيد والنزاهة في القطاعين العام والخاص. وسلط الضوء على أهمية إشراك المواطنين في وضع القوانين، واستشهد بالإطار القانوني اليوناني، الذي ينص على إجراء مشاورات مع الجمهور بشأن مشاريع القوانين. كما أبرز المناظر أهمية وظيفة الرقابة البرلمانية في مساءلة السلطة التنفيذية بشأن أعمالها ونفقاتها. وأضاف أن اللجان البرلمانية المتخصصة، في اليونان، تضطلع بالوظيفة الرقابية. ويتعين على أعضاء البرلمان، من أجل أداء مهامهم، أن يلتزموا بأعلى معايير النزاهة من أجل تلبية توقعات المجتمع المحلي والحفاظ على ثقة المواطنين في المؤسسات العمومية. وأكد المناظر أن دور البرلمانات الوطنية في سن قوانين لمكافحة الفساد يشكل جزءاً لا يتجزأ من تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

24- وأبرزت مناظرة من إندونيسيا أن تعبئة وتوزيع مجموعات كبيرة من حزم الإغاثة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 قد زادا من مخاطر الفساد على الصعيد العالمي. ودعت إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل ضمان أن يكون منع الفساد جزءاً لا يتجزأ من الجهود العالمية والوطنية المبذولة لتحقيق التعافي من الجائحة. وأشارت المناظرة إلى أن صلاحيات ومسؤوليات أعضاء البرلمان مكرسة في الدستور، الذي يوفر الأساس القانوني للبرلمانيين لسن تشريعات تهدف إلى منع الفساد ومكافحته. وأشارت المناظرة إلى عدة صكوك قانونية

وتدابير أخرى اعتمدها مجلس النواب الإندونيسي بهدف تجريم الممارسات الفاسدة وتعزيز أجهزة مكافحة الفساد وتنفيذ أحكام أخرى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتشمل هذه التدابير مشروع قانون مصادرة الموجودات، ومشروع قانون تعديل قانون القضاء على أعمال الفساد، وتعديل قانون حماية الشهود والضحايا، من أجل تعزيز حماية الأشخاص المبلغين من أي شكل من أشكال الانتقام. وفيما يتعلق بالوظائف الرقابية التي يضطلع بها البرلمان، أشارت المناظرة إلى إنشاء لجنة الحسابات العمومية ومركز الدراسات المعني بمساءلة القطاع العام، وكلاهما يهدف إلى توفير الخبرة لأعضاء البرلمان لضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية. وسلطت المناظرة الضوء على زيادة مشاركة المجتمع المدني من خلال مبادرة البرلمان المفتوح بإندونيسيا في عام 2018. وشددت على أهمية التعاون بين البرلمانات والشبكات التشريعية الدولية، مثل الاتحاد البرلماني الدولي، والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، وفرعها الإقليمي، وبرلماني جنوب شرق آسيا المناهضين للفساد. وأخيرا، أشارت المناظرة إلى ضرورة أن تشرك الحكومات البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية بشكل أكبر في الاستعراضات القطرية التي تنجز في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

25- وشدد مناظر من البوسنة والهرسك على دور البرلمانات في كفالة وضع إطار قانوني قوي لمنع الفساد ومكافحته. وكرر المناظر أن جائحة كوفيد-19 فاقمت أوجه الضعف أمام الفساد، ولا سيما فيما يتعلق بتلقي وإدارة الموارد المتلقاة من الجهات المانحة الدولية، والموارد التي عبئت لتعويض الخسائر في مناصب الشغل أو لشراء سلع وخدمات الطوارئ في القطاع الصحي. وأشار إلى أن مفتاح الأداء السليم للوظائف البرلمانية هو تحديد حالات تضارب المصالح ومنعها. وأشار المناظر إلى أن تدريب البرلمانيين والتدابير الرامية إلى تعزيز النزاهة في إطار العملية التشريعية تمثل جوانب أساسية في استراتيجية مكافحة الفساد في البوسنة والهرسك، مضيفا أن هناك حاجة، مع ذلك، إلى المزيد من العمل من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية.

26- وفي المناقشة التي تلت ذلك، طرح أحد المتكلمين سؤالا بشأن التحديات المتعلقة بتوعية أعضاء البرلمان بنتائج الاستعراضات الناشئة عن آلية استعراض التنفيذ وسبل التصدي لهذه التحديات. وردا على ذلك، شدد المناظر من اليونان على أهمية تعزيز فهم الاتفاقية، وأشار إلى أن بلده يجري مشاورات مع البرلمان لأغراض التوعية. وأشارت المناظرة من إندونيسيا إلى تنظيم دورات تدريبية لفائدة أعضاء البرلمان من أجل عرض التوصيات الصادرة في إطار الاستعراض الخاص ببلدها.

27- وأكد المتكلمون من جديد على الدور الهام الذي تؤديه البرلمانات والبرلمانيون في منع الفساد ومكافحته وفي التنفيذ التام لأحكام الاتفاقية. واعتبرت الوظيفة التشريعية التي تؤديها الجمعيات البرلمانية أساسية لتعزيز التعاون الدولي، وتعزيز استرداد الموجودات، وإنشاء هيئات لمكافحة الفساد، وتيسير الرقمنة واستخدام التكنولوجيا في عمليات الشراء ونظم إقرار الذمة المالية. وأشار إلى أن المنصات الإلكترونية التي طورت من أجل تيسير الإبلاغ الآمن والسري من جانب المبلغين والشهود عن الفساد المحتمل قد زادت من عدد التقارير ونوعيتها مع توفير حماية أكثر فعالية للأشخاص المبلغين.

28- وأكد أحد المتكلمين أن إحدى الوظائف الرئيسية للبرلمانات وسائر الجمعيات التشريعية هي سن تشريعات مبسطة تهدف إلى مكافحة الفساد.

29- ولاحظ المتكلمون أن التدابير الرامية إلى تعزيز نزاهة ومساءلة أعضاء البرلمان هي أمور هامة ترمي إلى ضمان أن تكون البرلمانات مجهزة تجهيزا جيدا يمكنها من القيام بدورها. وفي هذا الصدد، أشار أحد المتكلمين إلى مدونات سلوك خاصة موجهة للبرلمانيين على أن تستكملها لجان الأخلاقيات المسؤولة عن ضمان الامتثال لهذه المدونات. ودعا أحد المتكلمين إلى اتخاذ إجراءات لزيادة وعي البرلمانيين بالاتفاقية

ومقتضياتها وبآلية استعراض التنفيذ، فضلا عن الصكوك الدولية الأخرى الرامية إلى مكافحة الفساد والمنظمات الدولية ذات الصلة.

30- وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية وجود نظام خاص بإقرارات الذمة المالية بالنسبة للبرلمانيين من أجل منع تضارب المصالح وضمان المساءلة. وأشار إلى أن هذا النظام يمكن أن يشرك هيئات أو لجانا مكرسة داخل البرلمانات لضمان الرقابة على أعضائها ومساءلتهم، بما يشمل فرض الجزاءات، عند الاقتضاء.

31- وأكد المتكلمون من جديد أهمية التعاون الدولي والإقليمي، ولا سيما من خلال المنتديات المشتركة بين البرلمانات في تبادل الممارسات الجيدة والخبرات. وشدد أحد المتكلمين على أهمية الحوار بين البرلمانات في تعزيز مكافحة الفساد، لا سيما في مجال استرداد الموجودات وإعادتها بطريقة سريعة لا تعترضها أي عوائق.

32- وشدد المتكلمون على أهمية اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة المجتمع المدني والشفافية في العمليات التشريعية وتعزيز الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمشاريع القوانين من أجل ضمان اتباع نهج شامل إزاء اعتماد وتنفيذ التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد. وأشار أحد المتكلمين إلى أن الشفافية يمكن أن تتحقق على نحو أفضل من خلال تحديد أهداف العملية التشريعية بوضوح وكيفية مساهمة المجتمع المدني فيها، ومن خلال عقد الاجتماعات وجلسات الاستماع البرلمانية بطريقة علنية.

33- وتحدث بعض المتكلمين بالتفصيل عن الوظيفة الرقابية التي تقوم بها البرلمانات، ورأوا أنها أساسية لمحاسبة الفروع التنفيذية، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الأموال والنفقات العمومية. وشدد أحد المتكلمين على أن البرلمانات ستستفيد من عقد شراكات مع هيئات ولجان مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، وذلك من أجل الاضطلاع بوظيفة الرقابة على نحو أكثر فعالية. وأضاف أن الرقابة البرلمانية ينبغي أن تعالج الفساد المحتمل في القطاعين العام والخاص وفي إدارة الشركات والمؤسسات العمومية التي تعمل في الاقتصادات القائمة على النقد بالأساس.

باء - الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد: مناقشة مواضيعية بشأن دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته

34- قدّم الرئيس عرضاً تمهيدياً للبند 2 (أ) '2'، من جدول الأعمال بشأن دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته، ودعا المشاركين إلى الإدلاء بملاحظاتهم وتعليقاتهم في أعقاب العرض الاستهلاكي الذي قدمه ممثل للأمانة وحلقة النقاش.

35- وعرض ممثل للأمانة ورقة المعلومات الأساسية بشأن دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منع الفساد ومكافحته (CAC/COSP/WG.4/2021/3). وشكر الدول الأطراف التي قدمت معلومات شكلت الأساس لتلك الوثيقة. وأكد أن التقارير المقدمة من الدول الأطراف تعرض طائفة واسعة من المبادرات والإجراءات والممارسات المضطلع بها على الصعد العالمي والإقليمي والوطني من أجل تعزيز وتدعيم دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وقدراتها. وسلط الممثل الضوء أيضاً على أن التدابير والمبادرات التي تكرر ذكرها من جانب الدول الأطراف تتعلق بتعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولاحظ الممثل أن الدول الأطراف اعترفت في تقاريرها بأهمية التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد.

36- وشددت مناظرة في حلقة النقاش من شبلي على ضرورة تعميم مكافحة الفساد في كل وظيفة من وظائف الإدارة العمومية. وأكدت على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمنع الفساد وتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية. وشددت المناظرة على أهمية البلاغات المقدمة

من عامة الناس لتعزيز ثقة الجمهور والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. وأشارت إلى أن الجهود المبذولة لتعزيز الشفافية ومساءلة الإدارات العمومية أمر بالغ الأهمية لإعلاء معايير النزاهة خلال جائحة كوفيد-19.

37- وأبرزت مناظرة من المغرب دور ديوان مراجعة الحسابات في ضمان الإدارة السليمة للشؤون المالية العمومية. وأوضحت كيف تسهم اختصاصات الديوان في منع الفساد والاحتيايل من خلال تعزيز الشفافية ومساءلة الهيئات الحكومية والمشاريع العمومية والأحزاب السياسية. وتعتبر استقلالية ديوان مراجعة الحسابات شرطاً مسبقاً لأداء مهامه على نحو صحيح. وأوضحت المناظرة كذلك أن ديوان مراجعة الحسابات له سلطة توقيع الجزاءات على الموظفين العموميين عن أي انتهاكات لقواعد الميزانية والقواعد المالية والمحاسبية وتشريعات الإفصاح عن الموجودات.

38- وأشارت مناظرة من الاتحاد الروسي إلى اعتماد إعلان موسكو من جانب المؤتمر الدولي الثالث والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الذي عقد في موسكو في الفترة من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2019. وفي الإعلان، استبينت فرص لتحسين عملية مراجعة الحسابات بغية تعزيز المزيد من الشفافية في القطاع العام، وفقاً لاتفاقية مكافحة الفساد. وشددت المناظرة على أن المؤسسة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الاتحاد الروسي تشترك في العمل مع الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني ووكالات إنفاذ القانون. وأحاطت الفريق العامل علماً بالصكوك والنهج التي تعتمدها المؤسسة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مثل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، ومنهجية قائمة على المخاطر تطبيق في مرحلة مبكرة من عمليات مراجعة الحسابات، ومصنوفة للجرائم الرئيسية. وأشارت إلى أن المؤسسة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تنشر تقاريرها بانتظام ووسّعت نطاق حضورها على وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الشفافية. واختتمت المناظرة كلمتها بالتأكيد مجدداً على أهمية تزويد الموظفين بالتحقيق والتدريب اللائمين.

39- وأشارت مناظرة من الإمارات العربية المتحدة إلى أن التدابير الناجحة لمنع الفساد تشمل الإبلاغ الفعال عن الأنشطة الحكومية، واستخدام التكنولوجيات الجديدة لتحسين العمليات في الحكومة، وتعزيز التعاون الوطني والدولي. ولاحظت أن الولاية الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هي ضمان استخدام الموارد العمومية استخداماً فعالاً واقتصادياً بما يتوافق مع القواعد والأنظمة القائمة. وذكرت المناظرة أن الاستخدام الموسع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتحليلات المتقدمة للبيانات يمكن أن يحسّن الإدارة الرشيدة والشفافية وفعالية الضوابط الداخلية، تحسيناً ملحوظاً. وأكدت أن تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد أمر حاسم الأهمية لمنع الفساد. وفي هذا السياق، أشارت إلى توقيع اتفاق بين ديوان المحاسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن برنامج إعلان أبوظبي، بتمويل من دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ قدره 5,4 ملايين دولار. ويمتد البرنامج لمدة ثلاث سنوات، ويهدف إلى تعزيز تنفيذ إعلان أبوظبي (قرار المؤتمر 13/8)، بما في ذلك تعزيز التعاون ما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد، كما سيعزز المشروع التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولا سيما الفقرة 2 من المادة 9، بشأن إدارة الأموال العمومية. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى أن الدور الهام الذي تضطلع به الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تأكد مجدداً في الإعلان السياسي الذي اعتمده الدورة الاستثنائية للمجموعة العامة من أجل مكافحة الفساد.

40- ولاحظت مناظرة من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن جائحة كوفيد-19 زادت من خطر الاحتيايل والفساد. وأكدت على أهمية معايير المنظمة في تعزيز فعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وحيادها ونزاهتها واستقلاليتها. وأحاطت الفريق العامل علماً بالأنشطة التي تضطلع بها أوساط المشاركين في المنظمة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، وشددت على أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تحتاج إلى آليات وممارسات راسخة لضمان نزاهتها وامتثالها لمدونة الأخلاقيات الخاصة بالمنظمة. وأشارت المناظرة إلى مذكرة التفاهم بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الموقعة في عام 2019، وأوضحت كيف يمكن لتلك الوثيقة التاريخية وقرار المؤتمر 13/8، وهو إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة

العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، أن يسهما في التنفيذ العالمي للاتفاقية. واختتمت كلمتها بتقديم معلومات عن الأنشطة التي يضطلع بها ديوان مراجعة الحسابات في النمسا فيما يتعلق بمنع الفساد.

41- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تبادل المتكلمون معلومات عن كيفية تنفيذ بلدانهم لقرار المؤتمر 13/8 فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية.

42- وقدم المتكلمون معلومات عن هياكل أجهزتهم الوطنية العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأنشطتها، وعن التدابير التشريعية وغيرها من التدابير المتخذة مؤخراً لتعزيز استقلالها وفعاليتها.

43- وأعطى متكلمون عديدون أمثلة على وظيفة مراجعة الحسابات التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، مما أدى إلى منع الفساد بمزيد من الفعالية، وإلى كشف المخالفات أو فرض الجزاءات وإحالة المخالفات إلى أجهزة إنفاذ القانون.

44- وأكد عدة متكلمين على قيمة التنسيق الوطني والدولي والإقليمي؛ وأشار بعض المتكلمين إلى الدور التنسيقي الذي تضطلع به المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وتنفيذ آلية الاستعراض.

45- وأبرز بعض المتكلمين أهمية إتاحة وصول عامة الجمهور إلى مصادر المعلومات والبيانات من أجل ضمان الرقابة والمساءلة الفعاليتين في إدارة الشؤون العمومية. وأكد أحد المتكلمين على أهمية الشفافية في عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الأمر الذي يتطلب نشر نتائج مراجعة الحسابات.

46- وشدد بعض المتكلمين على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية في سياق جائحة كوفيد-19.

47- وأشار عدة متكلمين إلى أن تعزيز مشاركة الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام أولوية من أولويات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بلدانهم. وأحاط أحد المتكلمين الفريق العامل علماً بأن المجتمع المدني يشارك في تقييم تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد.

48- وقدم أحد المتكلمين معلومات عن التدابير التي اتخذتها المؤسسة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بلده لضمان نزاهة الموظفين. ووصف عملية إصلاح أجريت مؤخراً بهدف إدارة مخاطر الفساد في عمليات الاشتراء الطارئة.

49- وأفاد أحد المتكلمين بأن المؤسسة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في بلده وضعت برامج تدريبية لكل من مراجعي الحسابات وموظفي الخدمة المدنية. وأكد أن المساعدة التقنية ضرورية لتحسين فعالية جهود مكافحة الفساد في بلده.

50- وأشار بعض المتكلمين إلى أن التأزر بين وظيفة مراجعة الحسابات ووظيفة القضاء أمرٌ أساسي لفعالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وأوضحت إحدى المتكلمات كيف أدى عمل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في بلدها إلى استرداد موجودات مسروقة.

جيم - توصيات أخرى

51- قدّم الرئيس عرضاً تمهيدياً للمناقشة في إطار البند 2 (ب) من جدول الأعمال المتعلق بالتوصيات الأخرى، ووجه انتباه المشاركين إلى الولاية المسندة إلى الفريق العامل فيما يتعلق بتقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته.

52- وعرض ممثل للأمانة آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة، مع التركيز على منع الفساد، وقدم إطلالة عامة على الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في الفترة من آذار/مارس 2020 إلى أيار/مايو 2021، بما يشمل الجوانب المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد-19 على عملها.

53- وخلال الفترة من آذار/مارس 2020 إلى أيار/مايو 2021، نفذ المكتب أنشطة متعددة للمساعدة التقنية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وواصل المكتب عمله لتعزيز انضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية، وعمله باعتباره مرصدا دوليا. وقدمت الأمانة المساعدة إلى الدول الأطراف لتعزيز أطرها المؤسسية والقانونية لمكافحة الفساد، وتعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد، وتعزيز النزاهة في مجال الاشتراء والإدارة السليمة للأموال العمومية، وتعزيز نزاهة السلطة القضائية والنيابة العامة، ومنع الفساد في القطاعين الخاص والعام، وتشجيع مشاركة المجتمع. وأولى الممثل اهتماما خاصا لعمل المكتب في المجالات الناشئة مثل حماية الرياضة من الفساد، والتعليم في مجال مكافحة الفساد، والتصدي للفساد الذي يسهل ارتكاب الجرائم التي لها تأثير على البيئة، وتقييم البعد الجنساني للفساد، ومنع الفساد ومكافحته في سياق جائحة كوفيد-19.

54- وأعد المكتب أيضا عددا من المنتجات المعرفية، منها منشور بشأن تعليقات كولومبو على إعلان جاكارتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد (*Colombo Commentary on the Jakarta Statement on Principles for Anti-Corruption Agencies*)، ومنشور بعنوان "حالة النزاهة: دليل لتقييم مخاطر الفساد في المؤسسات العمومية"، ودليل للتفتيش بشأن الفساد والاحتيال في مجال الاشتراء في وزارة الزراعة والتنمية الريفية (*Guide on Inspecting for Procurement Corruption and Fraud in the Ministry of Agriculture and Rural Development*)، ومنشور بشأن معالجة الأبعاد الجنسانية للفساد (*The Time is Now: Addressing the Gender Dimensions of Corruption*)، ومنشور بشأن نوع الجنس والفساد في نيجيريا (*Gender and Corruption in Nigeria*) وورقة إرشادية عن المساءلة ومنع الفساد في تخصيص وتوزيع حزم تدابير الإنقاذ الاقتصادي في حالات الطوارئ في سياق جائحة كوفيد-19 وفي أعقابها (*Accountability and the prevention of corruption in the allocation and distribution of emergency economic rescue packages in the context and aftermath of the COVID-19 pandemic*)، ومقال عن الاستجابة المالية لجائحة كوفيد-19 ومنع الفساد، وورقة سياسات عن لقاحات كوفيد-19 ومخاطر الفساد تتعلق بمنع الفساد في صنع وتخصيص وتوزيع اللقاحات (*COVID-19 vaccines and corruption*) (risks: preventing corruption in the manufacture, allocation and distribution of vaccine).

55- وعرض ممثل للأمانة النتائج الأولية للبحث المتعلق بتنفيذ قرار المؤتمر 12/8. وأشار إلى أن 28 دولة طرفا قدمت معلومات عن هذا الموضوع، وشدد على أهمية منع ومكافحة الفساد المتعلق بالجرائم التي تؤثر على البيئة. وتناول بالتفصيل نطاق البحث والنتائج الأولية، وقدم أمثلة عن مخططات الفساد، والتحديات والحلول، وأشار إلى أن الأدبيات الأكاديمية والمعلومات المتعلقة بموضوع القرار لا تزال محدودة. وبغية التوصل لفهم وتحليل أكثر شمولاً لخبرات الحكومات وجهودها، شجعت الدول الأطراف على تقديم مزيد من المعلومات إلى الأمانة من خلال الرد على الاستبيان الذي وزع عليها في نيسان/أبريل 2021. وقد مُدِّد الموعد النهائي لتقديم هذه الردود إلى 31 تموز/يوليه 2021. ومن المقرر تقديم التقرير النهائي عن البحث، الذي يتضمن تحليلاً متعمقاً للردود، في شكل ورقة اجتماع إلى المؤتمر في دورته التاسعة في كانون الأول/ديسمبر 2021.

56- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تبادل المتكلمون معلومات عن الجهود التي تبذلها بلدانهم لتنفيذ القرارات ذات الصلة.

57- وأفاد أحد المتكلمين عن الدعم الذي قدمه بلده بغرض وضع دليل لمساعدة الدول على تنفيذ الالتزامات والتوصيات المنبثقة عن الصكوك والآليات الدولية لمكافحة الفساد، مثل آلية استعراض التنفيذ ومجموعة الدول

- المناهضة للفساد، التابعة لمجلس أوروبا. وتضمن الدليل خطوات محددة الأهداف وقابلة للتنفيذ لزيادة الشفافية والمساءلة في عملية تنفيذ هذه الالتزامات والتوصيات.
- 58- وأفاد أحد المتكلمين بأن بلده قد عدل تشريعات وسن تشريعات جديدة بغرض الامتثال لتوصيات آلية استعراض التنفيذ.
- 59- وأشارت إحدى المتكلمات إلى أن بلدها يعد تقريراً من شأنه أن يعزز قدرة الهيئات العمومية على منع الفساد، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19.
- 60- وقدم عدة متكلمين أمثلة على الأنشطة المضطلع بها لمنع الفساد، بما في ذلك تحديد مخاطر الفساد، وحماية المبلغين من الترهيب أو الانتقام، وتوفير التدريب للموظفين العموميين.

رابعاً- الأولويات في المستقبل

- 61- قدّم الرئيس عرضاً تمهيدياً للمناقشة في إطار البند 3 من جدول الأعمال المتعلق بالأولويات في المستقبل، ووجه انتباه المشاركين إلى الولاية المسندة إلى الفريق العامل فيما يتعلق بتقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته.
- 62- وأشار ممثل للأمانة إلى المسائل المواضيعية التي اقترح الفريق العامل مناقشتها في الاجتماعات المقبلة. وكانت المواضيع كما يلي: (أ) قياس الفساد وأثر جهود مكافحة الفساد باستخدام مؤشرات علمية؛ (ب) استبانة مخاطر الفساد؛ (ج) التدابير والنظم الرامية إلى تيسير الإبلاغ من جانب الموظفين العموميين (الفقرة 4 من المادة 8)؛ (د) البلاغات المقدمة من عامة الناس (المادة 10 والفقرة 2 من المادة 13). وأشار أيضاً إلى المسائل المواضيعية التي حددها المؤتمر في قراراته 12/8 و13/8 و14/8.
- 63- وأبلغ عن الأنشطة الأخيرة التي قام بها الفريق العامل لتطوير وتجميع المعارف، ولا سيما من خلال موقعها الشبكي المواضيعي، في مجالات منع الفساد، وتبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية، وجمع الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها.
- 64- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، رأى متكلمان أنه ينبغي للفريق العامل أن يركز على كيفية تنفيذ البلدان للمادة 13 من الاتفاقية. وينبغي للفريق استبانة الممارسات الجيدة التي تتبعها الدول الأطراف في دعم دور الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام في مكافحة الفساد.
- 65- واقترح متكلمان أن يقيم الفريق العامل فعالية تشريعات وسياسات مكافحة الفساد (الفقرة 3 من المادة 5)، مع التركيز على كيفية تشجيع الدول الأطراف للمجتمع على المشاركة في هذه العمليات (المادتان 10 و13).
- 66- وأشار أحد المتكلمين إلى تزايد عدد القرارات المتخذة بشأن منع الفساد، واقترح أن تنظر الدول الأطراف في معالجة قضايا منع الفساد في قرارات أقل عدداً لكن أقوى مفعولاً.
- 67- وأكد أحد المتكلمين على أهمية استخدام تقارير الاستعراضات القطرية للاسترشاد بها في إعداد برامج المساعدة التقنية وتنفيذها.
- 68- وعلق أحد المتكلمين على وضع خطة عمل متعددة السنوات للفريق العامل، مشيراً إلى الدور الهام الذي تضطلع به قرارات المؤتمر، وأبرز الحاجة إلى المرونة في خطة العمل هذه.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

- 69- سلم الفريق العامل بإحراز الدول الأطراف لتقدّم في مجال تنفيذ قراري المؤتمر 13/8 و14/8. وأبرز الفريق ضرورة استمرار إحراز تقدم ومساعدة الدول الأطراف على التغلب على الصعوبات التي تواجه التنفيذ.
- 70- وأوصى الفريق العامل بأن تواصل الدول الأطراف تشجيع تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات بغرض تعزيز دور البرلمانات وسائر الهيئات التشريعية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف التفاعل مع الجمعيات والمنظمات البرلمانية العالمية والإقليمية، وإبرام اتفاقات مع البرلمانات والهيئات التشريعية للدول الأطراف الأخرى. وأوصى الفريق أيضاً بأن تواصل الدول الأطراف تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات بشأن التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد.
- 71- وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناء على طلبها وورنها بتوافر موارد من خارج الميزانية، لدعم تنفيذ الفقرة 2 من المادة 9 من الاتفاقية، وأن تواصل جهود جمع المعلومات والممارسات الجيدة المتعلقة بإدارة الأموال العمومية، لا سيما الناشئة عن آلية استعراض التنفيذ.
- 72- وأوصى الفريق العامل الدول الأطراف بأن تولي الاهتمام من جديد لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمنع الفساد، وفقاً لقراري المؤتمر 7/6 و8/6.
- 73- وأوصى الفريق العامل المؤتمر باعتماد خطة عمل متعددة السنوات للفريق، مع التسليم بضرورة ترك مجال كاف على جدول أعمال الفريق لإضافة مواضيع أخرى للمناقشة أو تعديل المواضيع المقترحة بالفعل.
- 74- وشدد الفريق العامل على ضرورة أن تؤكد الدول الأطراف ودوائر المانحين على السواء من جديد التزامها بمنع الفساد بمختلف السبل، وشدد أيضاً على ضرورة توافر تمويل كاف يمكن التنبؤ به، بما في ذلك تقديم مساهمات من خارج الميزانية تكون متعددة السنوات ومخصصة بشروط ميسرة، لكي يتمكن المكتب من مواصلة تقديم المساعدة التقنية بغرض منع الفساد على الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي والعالمي.

سادساً - اعتماد التقرير

- 75- اعتمد الفريق العامل، في 18 حزيران/يونيه 2021، تقريره عن اجتماعه الثاني عشر (CAC/COSP/WG.4/2021/L.1)، CAC/COSP/WG.4/2021/L.1/Add.1، CAC/COSP/WG.4/2021/L.1/Add.2، CAC/COSP/WG.4/2021/L.1/Add.3 وCAC/COSP/WG.4/2021/L.1/Add.4)، بصيغته المعدلة شفويًا.